

تستند الى عناصر فعالة في تدعيم سلطاتها على الفلسطينيين. لقد تمتعت حكومة عموم فلسطين بأعترافات دولية إلا انها لم تنجح في تثبيت عنصر تمثيلها للشعب الفلسطيني على أي مستوى ذي أهمية. ان المنظمة تمارس سلطات حكومية من فرض الضرائب، وحق استرداد المجرمين، والحصول على قروض والدخول في اتفاقيات دولية والاشتراك في حروب ذات صفة دولية، وتكون طرفاً في اتفاقيات وقف اطلاق النار وتتمتع بحصانات دبلوماسية وبعضوية كاملة في العديد من الهيئات الدولية. ويمكن القول ان المنظمة لو شكلت نفسها كحكومة منفى، فانها سوف لا تكسب أكثر مما حصلت عليه إلا القليل.

ان الادعاء بأن بعض الدول تتردد في الاعتراف بالمنظمة لأنها منظمة وليست «حكومة» هو ادعاء غير مقبول. وهناك سوابق قانونية عديدة لدحض الادعاء. فحين اعلنت اللجنة الوطنية البولندية عن تأسيس نفسها سنة ١٩١٧، واعتبرت نفسها السلطة السياسية العليا لبولندا، بادرت فرنسا وبريطانيا وايطاليا والولايات المتحدة الى الاعتراف بها<sup>(١٧٢)</sup>. وحين تحولت اللجنة الى حكومة بولندا المؤقتة سنة ١٩١٩، تم الاعتراف بها ايضاً من قبل الدول العشر الممثلة في مؤتمر باريس للسلام<sup>(١٧٣)</sup>. كذلك اعترفت الدول الحليفة بلجنة فرنسا الحرة ابان الحرب العالمية الثانية<sup>(١٧٤)</sup>. ان منظمة التحرير ليست أقل من اللجنة البولندية أو لجنة فرنسا الحرة. بل يمكن القول أن المنظمة حصلت على اعترافات أكثر ومارست صلاحيات أوسع.

ان وصف منظمة التحرير بأنها هيئة اقليمية يضي عليها صفة شخص من أشخاص القانون الدولي. واذا كانت المنظمة تتمتع بوضع معين في القانون الدولي، فان هذا بالضرورة يستتبع ان تتمتع المنظمة بحقوق وتحمل التزامات يرتبها القانون الدولي على أشخاصه. ان المنظمة، وهي تتمتع بهذا الوضع تكرر واقعاً يعني أنه لا أحد يستطيع مخاطبة الشعب الفلسطيني دون مخاطبة المنظمة، والذين يتجاهلون هذه الحقيقة يرتكبون أخطاء جسيمة. والدليل على ذلك ان جميع ما يسمى بالحلول السلمية للقضية الفلسطينية أو للنزاع العربي - الاسرائيلي، والتي تبحث دون اشراك المنظمة وأخذ مطالبها بعين الاعتبار، قد باءت بالفشل. والفشل الذي حاق باتفاقيات كامب ديفيد ليس آخر دليل على ذلك<sup>(١٧٥)</sup>. وفي الوقت الذي تدرك فيه الدول المعنية هذه الحقيقة، يستطيع المجتمع الدولي أن يتطلع إلى اقامة سلام عادل في الشرق الأوسط.

## المصادر:

1. Ambassador Daniel P. Moynihan, Permanent Representative of the United States to the United Nations. *Reprinted in U.S. DEPT OF STATE, SELECTED DOCUMENTS* No. 4, at 66 (1976). This publication covers United States policy in the Middle East from November 1974 to February 1976. [Hereinafter cited as *SELECTED DOCUMENTS*.]

2. 30 U.N. SCOR, U.N. Doc. S/INF/31, at 7 (1975). The decision was adopted by